مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

30

دراسةٌ في المشروع السياسي الإنتخابي في العراق

كاظم ياور
الباحث والمحلل السياسي العراقي
والمهتم بالسياسات الإستراتيجية في الشرق الاوسط

دراسةٌ في المشروع السياسي الإنتخابي في العراق

تأليف

كاظم ياور

الباحث والمحلل السياسي العراقي
والمهتم بالسياسات الإستراتيجية في الشرق الاوسط

كانون الاول (ديسمبر) 2022

30

دراسة في المشروع السياسي الانتخابي في العراق

اعداد
كاظم ياور

الباح والمحلل السياسي العراقي
والمهتم بالسياسات الاستراتيجية في الشرق الاوسط

الطبعة الأولى2022 م
القياس: 14.5×21
عدد الصفحات: 24
رقم الإيداع: (444) لسنة2023
ISBN: 978 – 9922 – 693 – 90 - 3
نشر وتوزيع
مركز الرافدين للحوارRCD

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

ص.ب. 252 | 009647826222246 | info@alrafidaincenter.com | www.alrafidaincenter.com | جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الحوراء - امام شارع الإسكان

المحتويات

الموضوع	الصفحة
نبذة عن مركز الرافدين للحوار	7
المقدمة	15
المطلب الاول: دواعي وأسباب تقديم الدراسة	16
المطلب الثاني: اشكاليات الانظمة الانتخابية المطبقة في العراق	17
المطلب الثالث: وسيلة التصويت	19
المطلب الرابع: الشكل واساس النظام الانتخابي من حيث التمثيل الشعبي	20

نبذة عن مركز الرافدين للحوار RCD.

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوارRCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل(THINK TANK) ، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها، و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوارRCD" اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70

شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقاتِ المختلفةِ وتوظيف مخرجاتها لصالح قضايا الشرق الاوسط، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصلِ الالكتروني مع النخب في مراكز القرار ، مواصلاً نشاطاته ومتجاوزاً في ذلك حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية .

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء ،إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع

بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية بما يتعلق بالانتخابات النيابية العراقية 2018 ، وحراك تشرين 2019، وزيارة قداسة بابا الفاتيكان الى العراق، والتعليم الالكتروني وجائحة كورونا، والانتخابات النيابية العراقية2021، ومهمات الحكومة العراقية القادمة من وجهة نظر الشباب، الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCDFOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفر من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء شرق اوسط مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية الجادة بين النخب كافة وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في الشرق الاوسط

أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب كافة، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيآتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

وسائل تحقيق الاهداف.

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنَّه يتوسل الوسائل الاتية:

- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية أو باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.
- عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة أو المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلّاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

دراسةٌ في المشروع السياسي الإنتخابي في العراق

تأليف

كاظم ياور

الباحث والمحلل السياسي العراقي
والمهتم بالسياسات الإستراتيجية في الشرق الاوسط

كانون الاول (ديسمبر) 2022

مقدمة

العملية السياسية في العراق ما بعد تغير النظام في 2003 إتخذت من وسيلة الانتخابات فيصلا وأساسا في تسلم السلطة وتسليمها، ولم تقتصر على نوع وشكل واحد في تطبيق الانظمة الانتخابية من جعل العراق دائرة واحدة ثم دوائر متعددة متوسطة بتمثيل نسبي وأخيرا ثم إستخدام نظام التمثيل الفردي بدوائر متعددة كثيرة، لسنا في هذه الدراسة في موضع التقييم لكل مرحلة أو نوع من الأنواع، ولكن نُركز ونقف على النتائج ومدى المقبولية الشعبية وتفاعلهم مع تلك الانظمة الأنتخابية، مع الاسف الشديد الصفة السائدة عند الناخبين العراقيين أصبح هناك قناعة كبيرة بعدم الجدوى بالمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة في العراق، ولأجل معالجة هذه القناعة الخطيرة المتولدة في نفوس الكثيرين من أبناء الشعب العراقي، ولكي لا تستفحل هذه القناعة وتُسبب كارثة في مستقبل النظام الديمقراطي لأبناء الشعب العراقي كان لنا هذه المحاولة في تقديم هذا المشروع، فجاء بعد المقدمة في أربع مطالب آتية:

المطلب الأول: دواعي وأسباب تقديم الدراسة

بصورة عامة هناك إضطراب كبير في حالة تشريع القانون الانتخابات في كل دورة انتخابية، مما ولّد زعزعة الثقة عند الناخبين بأنظمة الانتخابات، ممكن إبراز أهم الأسباب فيما يأتي:

1- بقاء تشريع قانون الانتخابات حصرا بيد الكتل البرلمانية، مدعاة إلى توليد حالة من مضاعفة اليأس وعدم القناعة لدى أوساط الشعبية نتيجة قناعتهم وبالدليل أن تلك الكتل ما شرعوا قانوناً إلا كان لهم نصيب الكامل والحظوظ الأمثل لفوزهم وبقائهم في السلطة، والتمسك بنفس المنهج وعدم تغييره سوف يولد مزيد من العزوف عن المشاركة في الانتخابات وتجربة ثمانية عشر عاما أنتجت العزوف واليأس من الانتخابات.

2- بعد نتائج الانتخابات 10 تشرين الأول / أكتوبر 2021 أصبح واضحا بروز إتجاهين في التمسك بنظام إنتخابي (التمثيل النسبي بأنواعها المختلفة) و (التمثيل الفردي) وكلا الاتجاهين حريصين ومتمسكين برأيهما، فإذا لم يعالج هذه القضية سواء عن طريق هذه الدراسة أو دراسات اخرى، النتائج تكون عكسية من إعتماد أي النظام الانتخابي والذي الهدف من وجوده واستخدامه هو انهاء الصراع بين المتخاصمين على السلطة، تكون دافعاً ومحركا وسببا رئيسياً لتأجيج الصراع بين تلك الاتجاهات.

3- مهما كانت كلفة وظروف إصلاح الانظمة الانتخابية وأساليب ووسائل الديمقراطية صعبةً في البيئة العراقية ولكن هي ليست مستحيلة طالما أن الوسائل التغيير والاصلاح تُتخذ عبر الحوار والتفاهم وتبادل الاراء وإعتماد على طرق علمية ومهنية في التغيير والاصلاح، أما بديل ذلك فالكل متفق على انها مجهول وكلفته باهظة

جدا جدا وكثير من الدول ذهبت إليه فلم تخرج من أثارها السلبية حتى بعد عقود من الزمن.

المطلب الثاني: إشكاليات الانظمة الانتخابية المطبقة في العراق

لا شك هناك تفسيرات وتقييمات مختلفة ومتباينة من قبل خبراء الانظمة الانتخابية من حيث هل أن الانظمة الانتخابية بذاتها فيها الاشكاليات بحيث لا تنتج او لا تعبر عن واقع العراقي بشكل مرضي عند اكثرية الشعب أم أنَّ الانظمة لا مشكلة فيها بل كل الاشكاليات نتيجة مطامع السياسية تُحمَّل على الانظمة، على أية حال لسنا هنا في معرض الترجيح بقدر ما يهمنا التوصل إلى مشروع بنتائج ممكن تلبي مطالب الشعب وتعيد الثقة لدى الناخب العراقي بالانتخابات، وعليه لكي نقلل من أثار تلك الإشكاليات لابد من مراعاة الأمور الآتية:

1- تضمين أي قانون انتخابي مفهوم المادة الدستورية المتعلقة بالتمثيل الشعبي منها المادة تسع وأربعون/ أولا: (يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله) فالنص واضح بأن التمثيل غير محصور او محدد بمكان سواء كان النواحي او ألاقضية او محافظة بل التمثيل على العددية (نفوس العراق) وإذا أخذناها بمعيار نظام انتخابي فهي تتوافق مع أن يكون شكل النظام الانتخابي، العراق دائرة انتخابية واحدة، وهذا ما عُمل به في أول انتخابات جرت في العراق، ولكن كون التجربة الانتخابية بمعايير الديمقراطية والتمثيل المباشر في العراق كانت في مراحله الأولى ظهرت، مشاكل عديدة في النتائج التمثيل المكونات والمناطق، لذا جاءت إعتراضات ثم شرعت قانون انتخابي إعتمد التمثيل النسبي وبتوزيع مقاعد مجلس النواب على المحافظات العراقية بمعايير تقديرية وليست حقيقية، فكذلك وجه إعتراضات كبيرة على هذا النظام الانتخابي وثم تغيره الى التمثيل

الفردي وثم الفردي كذلك لم ينتج ما كان يطلبه شرائح واسعة من ابناء الشعب، فهذه الدراسة اخذت على عاتقها بعد دراسة كل هذه الامور والحيثيات والاشكاليات طرح حلول وسطية ممكن تكون مساعدة جدا في إيجاد حلول مرضية اولا لمطالب الشعبية ثم حتى المطالب الكتل السياسية، وبطبيعة الحال الحلول تكون نسبية القبول، لأن أي مشروع بشري لا يكون كاملا 100% وأكيد تكون هناك إعتراضات أو بعض السلبيات ولكن بشكل عام تكون أفضل مما كانت الامور عليها في الانظمة السابقة كون الدراسة تأتي بعد تجارب ودورات انتخابية أجريت في العراق وثم معرفة نقاط القوة والضعف في الانظمة الانتخابية السابقة وسوف نسردها في المطلبين التاليين.

2- مراعاة حقوق الشخصية الواردة في المادة أربع واربعون /أولا: (للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه) الانظمة الانتخابية السابقة كانت لا تتضمن ولا تستجيب للحقوق الواردة في هذه المادة، فأرباب العمل والوظائف من الناخبين إذا كانوا في دائرة اخرى لا يسمح لهم التصويت إلا في دائرتهم، وهذا الامر كان ولا يزال محبِطاً وعائقا أمام الالف الناخبين من إدلاء باصواتهم الانتخابية وهي من حقوق الدستورية، وعليه ستكون ضمن المطلبين التاليين حلول في حلحلة هذه الإشكاليات.

المطلب الثالث: وسيلة التصويت

يعتبرها كثيرٌ من المختصين أهم عامل ومرتكز ممكن تعيد الثقة للناخب العراقي من حيث ضمان حقه بالتصويت وحمايته من التغير والتحويل، معلوم أن دورات الانتخابية في العراق كانت تعتمد على اوراق ثبوتية في تعريف شخصية الناخب، والحاجة الى التطوير والضمان لصوت الناخب دفعت (مؤسسة المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات) بالتنسيق مع جهات المعنية في الحكومة والبعثة الاممية في العراق، إلى إصدار البطاقات الكترونية للناخبين، ثم لسد مشاكل وعيوب البطاقة الكترونية، ثم إصدار البطاقة البايومترية، ولكي تكون هذه البطاقة مضان الثقة والإعتماد وكفاءة العمل وحلاً لأشكاليات التي ثم التطرق إليها في الدراسة وإشكاليات لم يتم التطرق إليها هنا، وعليه نطرح أموراً من شأنها تكون حلاً لما ذُكر كالآتي:

1- إستخدام البطاقة البايومترية حصرا (بمواصفات بطاقة الصرف المالي): معلوم عند العراقيين بطاقة (كي كارد أو ماستر كارد) خاصة عند الموظفين في تعاملهم بها في صرف رواتبهم، فكما أن بطاقة (الكي كارد) عندما يحتوي على الرصيد ممكن الجهاز المعين قراءة الرصيد، فكذلك لابد أن تحتوي بطاقة البايومترية على وحدة رصيدية واحدة عندما تقرأها الجهاز المستلم (تنتهي رصيد البطاقة) فالتعبئة بوحدة واحدة مركزيا من قبل المفوضية العليا للإنتخابات سوف تقطع الشك في إحتمالية إستعمال البطاقة مرة اخرى.

2- كما أن بطاقة (كي كارد) ممكن إستخدامه في أي مكتب صيرفة في أي محافظة او مدينة أو قضاء توجد فيها (مكتب صيرفة) فكذلك ممكن التصويت بالبطاقة البايومترية في أي دائرة تيسر وجود الناخب فيها يوم التصويت، فبذلك تُحل لزوم تواجد أرباب العمل في غير دائرته ومن هو مقيم او في السفر في دائرة اخرى أو حتى خارج البلاد، وكذلك حل مشكلة الوقوف في الطابور المزدحم، فأي مركز إنتخابي أو محطة لم تكن عليها ازدحام بالتصويت اكيد الناخب يذهب اليه للتصويت.

المطلب الرابع: (الشكل وأساس النظام الانتخابي من حيث التمثيل الشعبي)

جوهر الدراسة والهدف منها هو حل إلاشكاليات التي سبّبها شكل الانظمة الانتخابية التي ثم إعتمادها في الدورات الخمس الماضية من الاعتماد (العراق دائرة انتخابية واحدة) أو متعدد الدوائر مع التمثيل النسبي أو التعدد الدوائر بشكل واسع مع الترشيح الفردي، من خلال دراستنا وتتبعنا لجوانب السياسة الانتخابية وكذلك محددات الدستورية والقانونية ومطالب الشعبية، نطرح الامور الاتية نراها حلاً لأشكاليات السابقة والقائمة، تجسيراً للرؤى والإلتقاء المطالب في النقاط المشتركة المثمتلة فيما يأتي:

1- إعتماد المبدأ (بقاء التعدد الدوائر وبتصويت حر) ذكرنا سابقا أصبح هناك إستقطاب حاد بين الاتجاهين، إتجاه يريد (بقاء التمثيل الفردي بكل تفاصيله) وإتجاه (يريد العودة إلى التمثيل النسبي بأي تفاصيله السابقة)، والظروف السياسية والامنية والاقتصادية في العراق يحتم على أي باحث عدم الخوض في الترجيح أو مساندة أي الاتجاهين، لأن لسبب بسيط سوف يأجج أدوات الصراع وتولد مشاكل اكثر وتضيع الاوقات وفرص معالجات لكل هذه الظروف والاوضاع التي يتأمل أي مواطن وباحث أن يحل عبر ألليات ديمقراطية ومنها (الإنتخابات)، ولكي لا تستثمر هذه الخلافات من اجل أن تكون ذريعة لعدم إجراء الانتخابات في موعدها التي جاءت في المنهاج الوزاري لكابينة (رئيس الوزراء محمد شياع السوداني) عليه تطرح الدراسةُ وتؤكد على بقاء الدوائر المتعددة (83) دائرة إنتخابية في عموم العراق من اجل أن يكون التمثيل واسعاً لمناطق ومدن العراق، بالمقابل أن يكون التصويت حراً، **ونعني بالتصويت الحر هو أن يكون الناخب حرا في إدلاء بصوته إلى أي محافظة ودائرة يشاء**

ويختار أن يصوت إليها إعتبارا من محافظته ودائرته ألى أقصى محافظة ودائرة في العراق، بذلك نكون قد وفقنا بين تمثيل واسع للمكونات والمناطق وبين أن يكون ممثل الشعب يمثل كل أبناء العراق.

2- إعتماد مبدأ تصويت الحر سوف يرفع نسب المشاركة بشكل كبير وذلك لأنه يحل مشاكل الآتية:

أ- عائق الاقامة في نفس الدائرة التي كانت محل التصويت للناخب في الدورات السابقة، ويشمل أرباب العمل والمهجرين والوظائف والمسافرين ومن هو مُهدد أمنيا في دائرته.

ب- المكونات العراقية خاصة مكونات أقل نسمة مقارنة بالمكونات الكبيرة، سوف يكون لهم مشاركة أكبر خصوصا أنهم سوف يختارون ويساندون من يريدون.

ت - شرائح المرأة والشباب تكون لهم فرص أكبر في أختياراتهم على المساحة الوطنية.

3- وضع شرط وجزاء للدائرة التي لا يتجاوز نسبة المشاركة فيها 20% تذهب مقاعدها إلى دائرةٍ تحقق أكبر نسبة المشاركة في نفس المحافظة، وفي حالة اذا كانت كل الدوائر المحافظة أقل من 20% تبقى كل دائرة تحتفظ بمقاعدها.

4- الأساس في الفوز من يحصل على أعلى الاصوات في الدائرة.

5- تبقى الكوتا الاقليات على حالها، بل هذا النظام تسهل من إشكاليات كانت تعتري أمام الناخبين والمرشحين من الكوتا.

6- ورقة الاقتراع تكون على ما يلي: وهي على قسمين:

اولا - القسم الاول:

أ - اسم المحافظة وبإزاءها مربع الفارغ للإختيار. (يطبع أسم ثماني عشرة محافظة على التوالي)

ب- اسم الدائرة كتابة ورقما وبإزاءها مربع الفارغ للإختيار. (يطبع من واحدة الى سبع عشرة دائرة)

ت- أسم المرشح بإزاءه مستطيل فارغ كبير تسع للاسم الثلاثي، ثم رقم الدائرة بإزاءها مربع فارغ.

القسم الثاني: كوتا الاقليات:

أ- أسم المحافظة وبإزاءها مربع فارغ لأختيار. (يطبع اسماء المحافظات التي فيها كوتا).

ب- اسم الدائرة كتابة ورقما وبإزاءها مربع فارغ للإختيار. (يطبع اسماء الدوائر من واحدة الى سبع عشرة دائرة).

ت- أسم المرشح بإزاءه مستطيل فارغ كبير تسع للأسم الثلاثي، ثم رقم الدائرة بإزاءها مربع فارغ.

ملاحظة وتوصية: 1- ورقة الاقتراع إذا ثبت فيها الاسم المرشح ثنائي بدل الثلاثي تكون مقبولة كون كل مرشح له رقمه الخاص به يمنحه له المفوضية الانتخابات عن طريق القرعة.

2- ربما يرد إعتراض أن الناخب الأمي لا يعرف كتابة اسم المرشح والرقم، طبعا نفس الحالة ينطبق على الامي في الدورات السابقة حتى وان كان الاسم مطبوعا امامه لا يعرفه للتأشير فكان يحتاج الى المساعدة من موظف مختص بهذه القضية (مفوض محلف من المفوضية) فكذلك يستعان به في هذه الحالة،، كوننا لا نستطيع

طبع وتسجيل اسماء كل المرشحين لأننا نراعي القانون والدستور فمن حق أي شخص ينطبق عليه شروط الترشح الفردي أن يرشح نفسه فمثلا لو فرضنا وصل في دائرة ما عدد المرشحين الى 329 مرشح وهذا حق قانوني او اكثر من هذا العدد فلا يمكن طبع ورقة إقتراع فيها كل هذه الاسماء، ولذلك اخترنا طريقة تسجيل الاسم مع الرقم المرشح لزيادة تثبت وعدم فسح المجال للتزوير لأن مجرد كتابة الرقم قد يكون هناك مجال تلاعب بالرقم من حيث إضافة عدد على عدد المسجل من قبل الناخب فتتغير الارادة الى شخص اخر وأن كان هناك ضامن اخر وهو رقم الدائرة ولكن زيادة التأكيد والتثبت أفضل لجلب اليقين والقناعة بألية الانتخابات.

نموذج توضيحي مبسط

بغداد	كركوك	النجف	نينوى	البصره	أربيل	دهوك	كربلاء	ديالى
الدائرة الاولى	الدائرة الثانية	الدائرة الثالثة	الدائرة الرابعة	الدائرة الخامسة				

أسم المرشح	رقم المرشح

ختاما جزء من هذا المشروع عملت على إيصاله الى المؤسسات المعنية ولكن لم أفلح وكذلك عملت عليه في التثقيف الانتخابي عندما كنت أُستضاف في القنوات التلفزيونية، وكلي أمل أن يستجيب الجهات المعنية في تضمين مشروع قانون الانتخابات ما ورد في هذه الدراسة، أبتغينا الإصلاح وتطوير الانظمة الانتخابية بما يتلائم مع مطالب الشعبية وما رسمه الدستور العراقي بشأن الأنتخابات والتمثيل النيابي.

دراسةٌ في المشروع السياسي الإنتخابي في العراق

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق – النجف الاشرف – حي الحوراء – امتداد شارع الاسكان
جمهورية العراق – بغداد – الجادرية – تقاطع ساحة الحرية
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب.252